تقرير

قضية الاسبوع

أزمة رواتب موظفي السلطة في غزة.. السياقات والتداعيات

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان: أزمة رواتب موظفي السلطة في غزة.. السياقات والتداعيات

السلسلة: تقارير

الكاتب: ساري عرابي

الشهر/ السنة: ابريل/2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

تفاجأ موظفو السلطة الفلسطينية من قطاع غزة هذا الشهر، والبالغ عددهم 54 ألف موظف، بحسم كبير في رواتبهم، بنسبة زادت على الـ 30٪، هي غالبًا العلاوات، بما فيها علاوة طبيعة العمل، واقتصر هذا الحسم على موظفي السلطة في قطاع غزة، ولم يشمل بقية موظفيها في محافظات الضفة الغربية، في إجراء غريب، يميّز بين موظفي الحكومة الواحدة على أساس المحافظة، لا على أي أساس معياري آخر.

نظرة عامة

دافع رامي الحمد الله، رئيس الوزراء الفلسطيني عن إجراء حكومته، بأن هذا الإجراء جزء من خطة تقشّف عامّة، بدأت من العام الماضي لمواجهة الأزمة المالية التي تعانيها السلطة الفلسطينية جراء تراجع المساعدات الخارجية بنسبة 70٪، وبحسب الحمد الله، بدأت إجراءات التقشف بقطاع الأمن الذي خفّضت ميزانيته بنسبة 25٪، لتشمل قطاعات أخرى، مبيّنًا أن الإجراء مؤقت، ولا يمسّ بالراتب الأساسي لموظفي غزة.

لم تكن مبررّات الحمد الله مقنعة لقطاع واسع من الفلسطينيين، بما في ذلك حركة فتح في قطاع غزة، والتي ينتسب إليها أكثر الموظفين الذين اقتطعت حكومة الحمد الله الحسومات من رواتبهم، فالإجراء في مسّه لشريحة الموظفين استند إلى معيار جغرافي صرف، غير متبع في الإجراءات التقشفية، لانتقاصه من جهة بالشرعية التمثيلية للسلطة التي هي في مقام الدولة في الحالة الفلسطينية، ولاتسامه بأبعاد التمييز السياسية أو المناطقية.

ومما يعززّ الأبعاد السياسية والمناطقية للإجراء؛ أنه شمل الموظفين العاملين في الضفة الغربية ممن قيودهم مسجلة بقطاع غزّة، بالإضافة إلى موظفي الشؤون المدنية والصحة والتعليم الذين ظلّوا على رأس عملهم، بالإضافة إلى العاملين في تلفزيون فلسطين، كما لم يتلق موظفو جامعة الأقصى رواتبهم.

وقد ووجه الإجراء برفض من قوى العمل الوطني كافة، بما فيها حركة حماس التي وصفت الإجراء بالتمييزي والتعسفي والظالم وغير الإنساني، والذي يندرج ضمن أشكال تجديد الحصار على قطاع غزة، وهو الموقف نفسه الذي اتخذته حركة الجهاد الإسلامي على لسان القيادي فيها محمد الهندي، الذي استغرب اقتصار الإجراء على قطاع غزة دون الضفة الغربية.

فصائل منظمة التحرير، وتحديدًا الجبهتين الشعبية والديمقراطية، لم تكن بعيدة عن تلك المواقف، فقد عقدت ما تعرف بالقوى الديمقراطية الخمس، والتي تضم الجبهتين والمبادرة الوطنية وحزب الشعب وفدا، اجتماعًا، أدانت فيه الإجراء، وطالبت السلطة بالتراجع الفوري عنه، وأبدت مخاوفها من أن يكون خطوة تمهّد لإجراءات مالية أخرى تتخلى فيها السلطة عن مسؤوليتها تجاه قطاع غزّة، ومحذرة من الأبعاد السياسية للإجراء، داعية إلى المشاركة في الفعاليات والأنشطة الجماهيرية من خلال المظاهرات والاعتصامات احتجاجًا على الإجراء.

وبالفعل، احتشد الآلاف من الموظفين المتضررين من الإجراء، وغيرهم من المواطنين المتضامنين معهم، والمحتجين على ما عدّوه إجراءات تمييزية وعنصرية تستهدف قطاع غزة؛ في ساحة السرايا وسط مدينة غزّة، وكانت حركة فتح في قطاع غزّة في بيان لها قد دعت عناصرها للمشاركة الفاعلة في الاحتجاج، مع الحرص على المصالح العامة، وعدم حرف الاحتجاج عن أهدافه، بما يؤشر على انقسام جديد في الحركة.

فقد دعا أحمد حلس عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عن قطاع غزة، والذي يفترض أنه من تيار الرئيس محمود عباس في مواجهة تيار محمد دحلان؛ الهيئات والمكاتب القيادية كافة لحركة فتح في قطاع غزّة للاجتماع ومناقشة الإجراء والبحث في سبل علاج المشكلة، بينما أعلن أعضاء إقليم شرق غزة في حركة فتح عن استقالتهم احتجاجًا على الإجراء.

من جهتها عقدت اللجنة المركزية لحركة فتح اجتماعًا في الثامن من شهر نيسان/ إبريل الجاري برئاسة محمود عباس رئيس الحركة؛ قالت إنه لبحث "الوضع في قطاع غزة والتطورات الأخيرة هناك"، دون أن تذكر في بيانها صراحة مسألة الحسومات التي فرضتها حكومة الحمد الله على موظفي السلطة من قطاع غزّة.

بيان اللجنة المركزية قال إن الرئيس محمود عباس قدم إحاطة تفصيلية بالقرارات والخطوات التي اتخذتها حركة حماس أخيرًا في قطاع غزة، في إشارة إلى اللجنة الإدارية التي شكّلتها حركة حماس أخيرًا في قطاع غزّة ردًا على "عدم قيام حكومة التوافق الوطني بواجباتها تجاه القطاع"، ودون تفصيل قال بيان المركزية أيضًا إن الرئيس عبّاس أحاط أعضاءها بالإجراءات المالية التي اتخذتها حكومة السلطة الفلسطينية، وقال البيان إن اللجنة المركزية شكّلت لجنة للاتصال بحركة حماس للتوصل إلى حلول نهائية "بشكل سريع لا يتجاوز يوم 25 من الشهر الجاري".

تاريخ سياسات الوظيفة

منذ أن دخلت السلطة الوطنية أراضي غزّة والضفة الغربية، ابتدعت ما سمته بالسلامة الأمنية، الذي يخضع طالبي الوظيفة الحكومية إلى إجراءات الفحص الأمني التي تستهدف معارضي السلطة أساسًا، ولاسيما عناصر حركتي حماس والجهاد الإسلامي، إذ تستثنيهم تلك الإجراءات من الكثير من الوظائف، أو تحول بينيهم وبين الترقيات، أو تمنعهم من مواقع وظيفية معينة.

وبالرغم من مخالفة هذا الإجراء لعدد من مواد القانون الأساسي الفلسطيني التي تنصّ على أن تقلد المناصب والوظائف العامة يكون على قاعدة تكافؤ الفرص؛ وتقضي بعدم التمييز بين الفلسطينيين على أساس الرأي السياسي؛ فإن حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض المكلفة من الرئيس محمود عباس إثر الانقسام الفلسطيني، رسّمت تلك السياسة بقرار معلن في أيلول/ سبتمبر 2007، يجعل من عملية الفحص الأمني جزءًا من إجراءات التعيين لشغل الوظيفة العمومية، وبالرغم من إلغائها لهذا القرار في العام 2012، إلا أنه ظل ساريًا من الناحية الفعلية.

لقد استخدمت السلطة الفلسطينية الوظيفة سلاحًا عقابيًا على نحو أوسع، من بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بالانتخابات التشريعية في العام 2006، وذلك بتحريض الموظفين العموميين وتنظيمهم في فعاليات إضرابية واحتجاجية تتماهى مع الحصار الذي فُرض على حكومة إسماعيل هنية التي شكلتها حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، وعجزت عن الوفاء بالتزاماتها كاملة تجاه موظفي السلطة.

يصعب الفصل، حين تناول السلطة الفلسطينية بالبحث والتحليل، بينها وبين حركة فتح التي تقودها، وفي المحصلة تماهت السلطة بقيادة حركة فتح، مع إجراءات الحصار، والعقوبات التي فرضت على الحكومة المنبثقة عن المجلس التشريعي في العام 2006، وبهذا جرى تكريس الأموال الممنوحة من الدول الأخرى، الأجنبية والعربية، وسيلة عقابية، يُبتز بها عموم الشعب الفلسطيني، ويُتدخل بواسطتها في ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي.

لم يقتصر الأمر على الموظفين المدنيين، ففي مخالفة صريحة للقانون، نظمت الأجهزة والقوات العسكرية والأمنية والشرطية، احتجاجاتها الخاصة المناوئة لحكومة إسماعيل هنية، وكانت تلك الاحتجاجات كلها تتغطى بعجز الحكومة عن توفير الرواتب كاملة

لموظفي السلطة، ويمكن القول إن هذه الاحتجاجات التي استغلت الوظيفة العمومية، وما يتصل بها من رواتب الموظفين، كانت من الأسباب التي دفعت نحو أحداث الانقسام في تموز/ يوليو 2007، لاسيما وأنها شملت الموظفين العسكريين.

لم تقتصر خطورة تلك الاحتجاجات على تسييس الوظيفة العمومية، واستخدام الراتب وسيلة سياسية في الصراع مع الخصم السياسي، وفي إعاقة التداول السلمي على السلطة، وتسييج السلطة الفلسطينية حمى خاصًا بحركة فتح؛ ولكنها حولت القضية الوطنية، من قضية تحرر إلى قضية راتب، في سياق عملية متدرجة، أقصت الفرد الفلسطيني عن دوره في الصراع والمواجهة، وأغرقته بأنماط استهلاكية تتعارض مع ضرورات عملية التحرر ولوازمها وطبائعها، وفرضت سياسات مستندة إلى أجندة ثقافية وسياسية واقتصادية وأمنية بهدف إعادة ترتيب أولويات المواطن الفلسطيني بما يخرجه من دوره في الصراع ويشغله بظروفه المعيشية.

لقد أفضت انتفاضة الأقصى إلى واقعين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فبينما، ونظرًا لاستكمال الاحتلال انسحابه من القطاع في العام 2005، تمكنت فصائل المقاومة وفي طليعتها حماس من ترسيخ قطاع غزة قاعدة لتسليح وتعزيز قدرات فصائل المقاومة، التي تحولت بمرور الوقت من مجموعات سريّة صغيرة إلى كتائب تُعدّ بالآلاف.

في المقابل أعاد الاحتلال اجتياح المناطق (أ) في الضفة الغربية، في عملية "السور الواقي"، ومن بعد الانقسام، استعادت السلطة الفلسطينية دورها في استهداف فصائل المقاومة، وهو الأمر الذي أوجد من بعد الانقسام سلطتين بسياسات مختلفة إلى حد التضادّ والتناقض، فبينما اتجهت السلطة في الضفة الغربية إلى منع العمل المقاوم وتفكيك بنى فصائل المقاومة وفرض أجندة يستلزمها دورها ووظيفتها تغرق المواطن في حياة استهلاكية تتعارض مع ما ينبغي أن يكون عليه واجبه التحرري؛ اتجهت حماس إلى تكريس القطاع أرضًا للمقاومة، وأسرت جنديًا إسرائيليًا بعد شهور قليلة من فوزها بالانتخابات التشريعية.

أدّى هذا الواقع إلى تصدّي المقاومة في قطاع غزة لعدوان الاحتلال في حروب طاحنة ثلاث مرات، والصمود في وجه حصار خانق، وأوضاع معيشية متردية، دون أي إسناد من الضفة الغربية التي تدار من حكومة أخرى بسياسة مناقضة لسياسات حماس، وضمن ظروف

معيشية مختلفة، وهو ما جعل الشعور بالمظلومية، والنزوح النفسي نحو تصور قضية خاصة بقطاع غزة -منفصلة عن مجمل القضية الوطنية- يتعاظم بالتدريج.

بعد الانقسام، وفي استخدام متجدد لسياسات الوظيفة، وفي سعي من السلطة الفلسطينية لإفشال حماس في إدارتها لقطاع غزة؛ أمرت السلطة موظفيها بالاستنكاف عن العمل، وجعلت الراتب مقابل الاستنكاف لا مقابل العمل، بينما اتجهت حماس لإحلال آلاف الموظفين البدلاء، الأمر الذي ألجأ حماس بدورها للبحث عن مانحين وممولين.

بهذا وُجد في قطاع غزة بيروقراطية مستنكفة عن العمل تتلقى رواتبها بانتظام من السلطة الفلسطينية بالضفة، وبيروقراطية أخرى أوجدتها حماس، ونظرًا لظروف الاستقرار في القطاع وجدت بيروقراطية ثالثة متمثلة في المفرغين على الكادر التنظيمي لحماس، وبهذا تضخمت في قطاع غزة أعداد المواطنين المعتمدين على المال الحكومي والتنظيمي، ومن خلفه أموال الداعمين والممولين، الأمر الذي رهن حياة وصمود المواطنين، وعلى نحو مركّز، للمال المسيس، ولتقلبات الظروف والأوضاع السياسية المحلية والإقليمية والدولية.

تراجعت قدرة حماس على الالتزام بواجباتها تجاه آلاف الموظفين في قطاع غزة من بعد خروج قيادتها من سوريا، وتراجع علاقتها بإيران، أحد أهم وأكبر مموليها، ثم انحسرت هذه القدرة بشكل أكبر من بعد أحداث 30 حزيران/ يونيو في مصر، ومع تدمير الحكومة المصرية للأنفاق، وتحول إيرادات الاستيراد بشكل كامل إلى السلطة الفلسطينية في الضفة، دخل قطاع غزة في أزمة اقتصادية مستحكمة.

انخفاض الأموال الداخلة على قطاع غزة، مع تقليص السلطة الفلسطينية لرواتب موظفيها في القطاع، يدفع نحو تقويض أسرع لاقتصاد القطاع المتداعي أصلاً، لكن الأخطر من ذلك، نتائج هذه السياسة في تعظيم شعور سكان قطاع غزّة بوجود قضية خاصة بهم منفصلة عن مجمل القضية الوطنية، بما يلتقي في النهاية مع مخططات تصفية القضية الفلسطينية المعلنة أخيرًا، والتي منها إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وأجزاء من سيناء، هذا بالإضافة للنتائج النفسية والاجتماعية لهذه السياسة على صعيد الوحدة الوطنية والشعور بوحدة الحال بين الفلسطينيين كلهم.

في الأسباب والتداعيات

الأسباب المعلنة من السلطة الفلسطينية، تتكئ على أزمة مالية، تسميها مستويات في السلطة بـ "الحصار". اضطرار السلطة للتقليص المالي لمواجهة هذا الحصار، يذكر بسياساتها المناقضة التي تماهت مع الحصار الذي فرض على حكومة إسماعيل هنية عقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية، وقد كان ذلك الحصار الذي فرض على حكومة هنية، فرصة وطنية لمواجهة الابتزاز المالي، وتصحيح المسار الوطني، إلا أن حركة فتح بقيادتها للسلطة اختارت طريق التماهي مع الحصار وإسقاط الحكومة الوليدة.

لكن ثقافة الاستهلاك والانتفاع التي كرستها سياسات السلطة، وسلوك السلطة نفسه الذي لم يعد ينتمي لثقافة الصمود والمواجهة، لا يدفع المواطن للتضامن مع سلطته أو حكومته في مواجهة الحصار أو الأزمة المالية التي تتحدث عنها حكومة الحمد الله، أو مركزية فتح، أو رئاسة السلطة.

بالرغم من وجاهة الاحتمال الذي يرى في إجراء من هذا النوع تعميقًا لأزمات حماس في قطاع غزة، إلا أنه يبدو غريبًا بالنظر إلى أمرين اثنين تحديداً؛ الأول أنه وإن كان يضاعف من أزمات حماس في القطاع، وحتى لو كان يهدف إلى دفع سكان القطاع لمواجهة حماس، فإنه قد يوحد سكان قطاع غزّة لشعورهم الجمعي بالمظلومية ضدّ السلطة بقيادة الرئيس محمود عبّاس، بالإضافة إلى أنه قد يدفع جماهير فتح في القطاع إلى الالتفاف حول محمد دحلان، خصم الرئيس عباس اللدود، لاسيما وأن نفوذ دحلان الأكبر داخل القطاع.

وجه الغرابة الثاني يتمثل؛ في أن دعاية السلطة الأساسية، ومنذ انفراد حماس بقطاع غزة من بعد الانقسام، تقوم على اتهام حماس بالسعي لفصل القطاع عن الضفة الغربية، بيد أن هذا الإجراء الأخير، والذي وحّد سكان القطاع فعليًا، وعزز شعورهم بالمظلومية، يصبّ في دفع القطاع نحو البحث عن حلّ منفرد لما بات قضية فعلية خاصة بقطاع غزّة!

ثمة مفارقة هنا، تعود إلى سياسات الراتب، فقد استمرت السلطة تدفع الرواتب كاملة للموظفين المستنكفين عن العمل، وترفض في كل حوارات المصالحة دمج الموظفين الذي أحلتهم حماس مكان المستنكفين، بينما يعيش سكان القطاع الآن، باتجاهاتهم المختلفة، ويعيش الجهازان البيروقراطيان وحدة حال، لشعور الجميع باستهداف متعمد للقطاع على أسس عنصرية وجهوية، فإذا كانت حماس عاجزة -بفعل الحصار والتحولات الإقليمية التي سبقت الإشارة إلى بعضها- عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه الجهاز الوظيفي

الذي أوجدته بديلاً للمستنكفين عن العمل، فإن السلطة اليوم تقلص رواتب المستنكفين بأمرها، والذين ترجع ميول وانتماءات أكثرهم إلى حركة فتح.

إن هذا الواقع يخلق شعورًا بالاستهداف العنصري على أسس جهوية ومناطقية، وهو شعور قد يكون متوهمًا، لعدم ملاحظته تاريخ سياسات الراتب التي تستخدمها السلطة منذ دخولها الأرض المحتلة، وما تزال تستخدمها ضد معارضيها، حتى في الضفة الغربية، وحتى الشريحة المستهدفة بتقليص الرواتب الآن؛ سبق استخدامها بعلمها ووعيها ضد حماس مرتين، أولاً بعد تشكيل حكومة هنية الأولى، وثانيًا بعد الحسم العسكري، بيد أن المواطن المرتبط بلقمة عيشه لا ينظر إلى مثل هذه السياقات بقدر ما يتأثر بالظرف المكثف الذي يعيش فيه، وهو ظرف الحصار والحروب المدمرة وتلف البنية التحتية بما فيها شبكة الكهرباء، والآن استهداف موظفي القطاع حصرًا ومن كل الاتجاهات في أرزاقهم!

قد يكون ثمة جذر مالي لإجراء السلطة الأخير الذي استهدف موظفيها من قطاع غزّة حصرًا، وهو سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة التمويلية بخصوص قطاع غزة، والتي سبق الإعلان عنها في شهر شباط/ فبراير الماضي، كما جاء على لسان شادي عثمان مسؤول الإعلام والاتصال بالمفوضية الأوروبية في القدس المحتلة، الذي صرّح بأن سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة "تقوم على وقف توجيه أموال الدعم الأوروبي لصالح صرف رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في غزة".

ما سبق وأعلنه الاتحاد الأوروبي، أكّده أحمد المجدلاني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي أقرّ بأن "التقليصات الأخيرة في رواتب موظفي الحكومة في قطاع غزة جاءت بعد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي".

من الوارد أن يكون إجراء السلطة الأخيرة قد انبنى على اشتراطات الاتحاد الأوروبي الأخيرة، باحتمالين اثنين فيما تعلق بالاتحاد الأوروبي؛ أن تكون الإصلاحات المالية مرتبطة بالأزمة المالية العالمية، ورفض الاتحاد الأوروبي صرف أموال الدعم التي يقدمها للمستنكفين عن العمل، واحتمال سياسي يتضافر مع الاعتبار السابق، في دفع غزة للبحث عن خلاصها منفردة جراء تولد قضية خاصة بها تتفاقم بمرور الوقت.

ثمة إشكال أخلاقي هنا بتخلي السلطة عن الموظفين الذين استنكفوا عن العمل بأمرها، بالإضافة إلى قدرة السلطة على دفع فاتورة الرواتب من أموال "المقاصة" التي تجبيها من البضائع المستوردة إلى قطاع غزة، لاسيما وأن الاستيراد عن طريق الأنفاق قد تعطّل تمامًا.

في كل الأحوال، يبدو أن اشتراطات الأوربيين هي الدافع الأساس وراء هذا الإجراء، لكن تصعيد الهجوم على حركة حماس في قطاع غزّة على نحو مواز، يجعل الاعتبارات السياسية قائمة بقوة، بيد أنه لا توجد ضمانة لأن تكون النتائج لصالح السلطة، إلا إذا كان هذا الإجراء جزءاً من خطة إقليمية أوسع تدفع إلى مشروع دولة (غزة + سيناء).